مقالة الرأي

ريادة المرأة العراقية: تحدِ وإنجاز

بان ستار متعب

تصـــدر عن مركـز رواق بـــغداد للسياســـات العـــامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

20 نيسان 2025

مِداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهد الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإليكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبوري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم

تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبنى بالضرورة، الاراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الايكتروني www.rewaqnaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الالكتروني info@rewaqbaghdad.org :

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامّة

صفحة الإنستغرام RewaqBaghdad :

قناة اليوتيوبRewaq Baghdad :

ريادة المرأة العراقية: تحدِ وإنجاز

بان ستار متعب

مساعد باحث في العلوم السياسية

مقدمة

في السنوات الأخيرة اكتسبت ريادة الأعمال للنساء أهمية خاصة كونها تسهم في تعزيز الاقتصاد وتنويعه، ويُشير مصطلح ريادة الأعمال لعملية ديناميكية تسهم في إشراك جميع الفئات وخاصة فئة الشباب في اقتصاد البلد وتطويرهُ وذلك عن طريق تأسيس المشاريع وإدارتها واستغلال الفرص وتحويل الأفكار إلى مشاريع.

و منذ المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975 تزايد الاهتمام العالمي بشكل ملحوظ بقضية المرأة وضرورة مشاركتها وإدماجها في عمليات المساواة، والتنمية والسلام، فضلاً عن المؤتمر الثاني في كوبنهاجن 1980، والثالث في نيروبي 1985، كما بدأ ذلك واضحاً في نتائج المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين 1995 إذ أكدت نتائج وتوصيات هذه المؤتمرات على بعض المصطلحات أو المناهج التي تحمل مفاهيم تنموية هامة مثل منهج التمكين للمرأة والذي يهدف إلى تعزيز صورة المرأة عن نفسها، وثقتها بقدراتها الذاتية، وقيمتها في المنزل والمجتمع.

وبقدر تعلق الأمر ببلدنا العراق فأن المشكلة تكمن في التحديات التي تواجهها المرأة في مجال التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال، منها الموروث الاجتماعي والتقاليد والظروف الاقتصادية الصعبة وقلة الدعم الحكومي كل هذهِ الأسباب حدت من مشاركتها الفعالة في سوق العمل، وعلى الرغم من إن هناك العديد من التحديات، إلا إن هناك نساء تمكنت من تحدي هذهِ الظروف وخلق فرص ريادية لهُن.

وتكمن أهمية الموضوع كون إن ريادة الاعمال للمرأة العراقية تسهم في تحقيق استقلالهن المادي والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني عنما يؤسسن اعمالهن الخاصة ويسهمن في خلق فرص عمل ليس فقط لهن إنما للأخرين أيضاً، وكذلك فهي تسهم في تحسين مستوى المعيشة، لذا فأن ريادة الاعمال ليست فقط محركاً اقتصاديا بل تمثل أيضاً قوة اجتماعية وثقافية تسهم في بناء مجتمع أكثر شمولية وعدالة.

التحديات الاجتماعية:

تواجه المرأة العراقية مصاعب عدة للانخراط في سوق العمل وتأسيس مشاريع خاصة بها وأدارتها، وذلك نتيجة للموروثات التقليدية والاجتماعية التي استخدمت الأساليب القهرية ضد المرأة فقد حصرت دور المرأة في أدوار محددة كالأنجاب وإدارة شؤون المنزل[1]، وإن الأعراف الاجتماعية التي تتشكل من المعتقدات الشخصية لدى أفراد المجتمع وتوقعات الأسرة والقوالب النمطية المتعلقة بنمط الجنس تؤثر بشكل كبير على قرارات عمل المرأة من قبل ذويها مما يؤدي بأن تبذل الإناث جهد أكبر من الذكور لأثبات نفسها في مجال ريادة الأعمال، وبحسب استطلاع اجراهُ البنك الدولي على 2000 شخص، فأن (4%) فقط من الرجال يوافق على عمل زوجاتهم خارج المنزل او في القطاع الخاص او الاختلاط بالرجال في اماكن العمل، وتفضل نحو نصف النساء (47%) وظائف القطاع العام بسبب قلة ساعات العمل، والمزايا، والاتساق مع الأعراف والعادات الاجتماعية، مما يسلط الضوء على التأثير الكبير لهذه القيود المجتمعية على خيارات عمل المرأة.[2]

ويرى الدكتور (علي الوردي) بأن الأنثى تُعاني من التناشز الاجتماعي أكثر مما يُعانيه الرجل، إذ إن ما يُحيط بالمرأة من قيم اجتماعية وعادات وتقاليد هي أكثر صرامة مما يُحيط بالرجل، إذ على الرغم من تغير وضعها

تدريجياً منذ بداية تشكيل الدولة العراقية، إذ إن المرأة بدأت تدخل المدارس والتعلم وممارسة الوظيفة إلا إن هذا التغيير لم يصـــحبه تطور ولا تغيير في العادات والتقاليد التي تخص المرأة في المجتمع، وبالرغم من تمكن المرأة من الاشـــتراك في أتخاذ بعض القرارات المهمة في حياتها مثل التعليم، إلا أنه مازالت القيم المتعلقة بالمرأة والمتمثلة بمضامين الشرف والسمعة تؤدي دوراً مهماً في تقرير سلطة الاب والاخ والزوج على المرأة حفاظاً على شرف الاسرة وســـمعتها، وبالتالي يؤدي الى تهميش دورها في الاسرة وتحديد مجال تعليمها ومكان عملها ونوعه عملها خارج المنزل، وعليه فإن أية عملية تحديث تتحول الى آلية للمحافظة على الواقع القائم بدلاً من تغييره ويبقى هذا التغيير يمس المظهر الخارجي من البيئة الاجتماعية، من دون أن يمس الأصل أو الجوهر.[3]

التحديات الاقتصادية:

بلغ عدد ســـكان العراق بعد إجراء التعداد الســـكاني مؤخراً (45,407,895) نســـمة، بلغ عدد الذكور (22,784,062) نسمة بنسبة (50.18%) وعدد الاناث (22,623,833) نسمة بنسبة (49.82%)، يتبين بأن النســـاء في العراق تمثل نصـــف عدد الســـكان في المجتمع العراقي، لذا ليس من المنطقي بأن يظل هذا النصـف مُعطل فأن ذلك يؤدي إلى تراجع الاقتصـاد العراقي إذ إن من المهم إشراك النسـاء في ريادة الأعمال فأن ذلك يسهم في دفع التنمية الاقتصادية للأمام. [4]

ويُعد العراق من بين الدول ذات أدنى معدلات مشـــاركة للمرأة في القوى العاملة من بين دول الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا، إذ تبلغ النســـبة حوالي (11%) مما يعكس فجوة كبيرة بين الجنســـين في هذا المجال[5]، وتزداد نسبة البطالة لدى الإناث في العراق مقارنة بالذكور، ففي عام 2014 بلغت نسبة البطالة للإناث (64,8%) بينما بلغت نســـبة بطالة الذكور للعام المذكور (17,0%)، وفي عام 2016 بلغت نســـبة البطالة للإناث (38%) والذكور (20,1%)[6]، أما في عام 2022 فقد بلغت نســـبة البطالة للإناث(28,2%) ومعدل بطالة الذكور للعام المذكور (14,7%)[7]، وتشـير هذهِ الإحصـائيات للتحديات التي تواجهها المرأة في سوق العمل العراقي للحصول على عمل أو لإنشاء مشاريعهُن الخاصة.

وعلى مستوى تمويل مشاريعهُن فأن النساء تواجه تحديات عـــدة للحصول على التمويل من المصارف لبدء مشاريعهن إذ إن المصارف تطلب ضمانات كبيرة حتى للقروض الصغيرة مما يشكل عائقاً أمام النساء فقد لا يملكن الأصـــول الكافية لتقديمها كضـــمان، فضـــلا عن الإجراءات المصـــرفية المعقدة في العراق وافتقارها للشفافية وكذلك قلة الوعي من قبل النساء بالفرص التمويلية. [8]

للمرأة العراقية دور مهم في تقدم الوضع الاقتصادي العراقي فقد عَمَلن على تأسيس الجمعيات العراقية للمرأة للمشاريع والأعمال الحرة وشاركن في العديد من المؤتمرات العالمية، لذا فمن الطبيعي أن هذهِ المرأة تستطيع إن تلعب دوراً ريادياً في تأسيس المشاريع الصغيرة، ففي المجتمع العراقي الكثير من النساء اللواتي يمارســـن المســـؤولية لعوائل بأكملها ولفترات طويلة وأن الكثير من الأرامل هن بحاجة الى عمل لتحســـين الدخل الشخصي، وتُعد المشاريع الصغيرة حلا نموذجيا ناجحا إذا ما تم الأخذ به.

القوانين والتشريعات:

نص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة (14) على ما يأتي: ((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي))، كذلك جاء في المادة (20) من الدستور ما يأتي: ((للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح))، وهذا يُشير إلى أن الدستور العراقي قد كفل للمرأة ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من وجود النصوص التي تبين مساواة الرجل مع المرأة بالحقوق، إلا إن تطبيقها يواجه تحديات عدة إذ رغم أن القانون قد كفل التوظيف والترقيات للمرأة إلا أن التمييز ما زال شائع في التوظيف والترقيات، كذلك فأن الأجور تختلف ما بين النساء والرجال في العديد من القطاعات.[9]

وعلى الرغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلا أنه ما زال دون الطموح، إذ أن حقوق المرأة في العراق مسألة معقدة تتداخل القوانين فيها مع الأعراف والتقاليد المجتمعية والدينية، ويعد الطريق نحو تحقيق المساواة ما يزال طويلاً ويتطلب جهود مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، ومن الضروري مواصلة العمل على تحديث القوانين وتحسينها ومواكبتها للتطورات فضلاً عن أهمية زيادة وعي المجتمع والمرأة ذاتها بحقوقها للوصول لأفضل النتائج.

وعي المرأة لذاتها وحقوقها:

هناك العديد من النساء اقتنعن بأنهن لا يمكن أن يُجارين الرجل أو يتفوقن عليه في أي ميدان نتيجة للتهميش والأقصاء والسلطة الذكورية ، لذلك فأن مشكلة تمكين المرأة مشكلة ليست نابعة من القوانين والتشريعات فحسب، لاسيما وأن الدستور العراقي لعام 2005 ضمن للمرأة الكثير من الحقوق دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي، إذ على الرغم من أن هناك العديد من الأصوات التي تعلوا للدفاع عن المرأة وحقوقها، إلا أن هناك مشكلة جوهرية وهي جهل عدد غير قليل من النساء بحقوقهن مما أثر سلباً على مشاركتهن في ريادة الأعمال وعلى ثقتهن بأنفسهن مما يُقلل من قدرة المرأة على اتخاذ قرارات استراتيجية لمشاريعها، فضلاً عن إن هذهِ الفئة من النساء قد تكون أكثر عرضة للاستغلال من قبل الشركاء أو المستثمرين بسبب نقص الوعي بحقوقهن.[10]

الخاتمة:

نقترح التحرك عن طريق دائرة تمكين المرأة العراقية في الامانة العامة لمجلس الوزراء، وهي الجهة الخاصة بصياغة سياسات تمكين المرأة وكذلك تقوم بالتنسيق مع الجهات المحلية والدولية لدعم قضايا المرأة ويمكن التحرك عبرها عن طريق تقديم اقتراحات عملية لتحفيزها على التركيز بشكل أكبر على ريادة الاعمال للمرأة العراقية كأولوية ضمن استراتيجياتها، والمطالبة بتقارير دورية من الدائرة لمتابعة التقدم والنتائج.

فضلاً عن أهمية تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية للمشاريع التي تُديرها نساء وأهمية تنظيم ورش وفعاليات توعوية تستهدف النساء والرجال على حد سواء لزيادة وعيهم بأهمية ريادة الأعمال للنساء ومن الممكن التعاون مع القطاع الأكاديمي بهذا الخصوص، وتقدم دورات تدريبية قصيرة ومتخصصة في

مجالات التسـويق الرقمي والإدارة المالية والتخطيط تكون مجانية أو مخفضـة الأجور، ومن الممكن تقديم جوائز ومكافآت للمشاريـع النسائية المتميزة لتشجيع المزيد من النساء للانخراط في ريادة الأعمال.

المصادر.

[1] - ثائر رحيم كاظم: معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 2016،2، ص6.

[2] - ثريا الخليل وتالا اسماعيل: التعامل مع العادات الاجتماعية لتمكين القوى العاملة النسائية في العراق: مقالة في مدونات البنك الدولي منشورة بتاريخ 2024/10/3، تم دخول الموقع بتاريخ 2024/12/20، متاح على الرابط https://blogs.worldbank.org/

[3] - سجى احمد قاسم: الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية وأثره على دوره المجتمعي للمدة 1921-2003، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 23، 2024.

[4] - وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء، الهيئة العليا للتعداد، النتائج الاولية للتعداد السكاني للعام 2024، متاح على الرابط https://cosit.gov.iq/

[5] - العراق يشهد ارقاما متدنية لمشاركة المرأة في سوق العمل: موقع كردستان، مقالة نشرت منذ 3 أشهر، تم دخول الموقع بتاريخ 2024/12/20، متاح على الرابط https://www.kurdistan24.net/ar/story/332417

[6] - مؤشرات التشغيل والبطالة: الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، متاح على الرابط https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

[7] - العراق في المرتبة الثانية بنسبة بطالة النساء بين الدول العربية، مقالة علة الشفق نيوز بتاريخ 12-3-2023، تم دخول الموقع بتاريخ 20-12-2024، متاح على الربط https://shafaq.com/ar

[8] - اسامة عبد المجيد العاني: التمويل الاسلامي للمشروعات المتناهية الصغر في العراق، مجلة جامعة الملك عبد العزيز /الاقتصاد الاسلامي.

[9] - دليل القوانين العراقية: مقال قانوني بعنوان حقوق المرأة في القانون العراقي تفاصيل لا تعرفها، منشور بتاريخ 9-7-2024، تم دخول الموقع بتاريخ 20-12-2024، متاح على الرابط https://www.iraqilaws.com/

[10] - دور المرأة في تأسيس المشاريـع الصغيرة: مقالة على موقع ريادة منشور بتاريخ 23-1-2024، تم دخول الموقع بتاريخ 20-12-2024، متاح على الرابط https://riyada.iq/